المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي
UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie
AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

تعزيز دور الأحزاب الأردنية

تحديات التمويل، والتنظيم، وبناء قواعد شعبية

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

تعزيز دور الأحزاب الأردنية

تحديات التمويل، والتنظيم، وبناء قواعد شعبية

ورقة سياسات

د. شذى صخر

حاصلة على شهادة الدكتوراه في أصول التربية من الجامعة الأردنية، وشهادة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية، مهتمة بقضايا المجتمع المدني، والقضايا ذات الصلة باجتماعيات التربية، والتربية السياسية. وعضوة في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

ملخص تنفيذي

تتناول هذه الورقة التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في الأردن، والمتمثلة في ضعف التمويل، وقصور التنظيم الداخلي، وصعوبة بناء قواعد شعبية مؤثرة. بناءً على تحليل التحديات، توصي الورقة بإصلاحات جوهرية تشمل اعتماد نموذج تمويل مختلط يوازن بين الدعم الحكومي والتبرعات الخاصة، وتعزيز الشفافية عبر الإفصاح المالي الدوري. كما تدعو إلى تحديث الهياكل التنظيمية للأحزاب، وتفعيل الديمقراطية الداخلية، وتمكين الشباب والمرأة، واستثمار الوسائل الرقمية للتواصل وبناء القواعد الشعبية، إلى جانب تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني.

مقدمة

تعد الأحزاب السياسية ركيزة أساسية في بناء الديمقراطية، إلا أنها في الأردن تواجه تحديات كعجز التمويل، وضعف التنظيم، وصعوبة بناء قاعدة شعبية متماسكة، ما أدى إلى تركيز العملية السياسية في الأفراد لا الكيانات المؤسسية. ورغم الإصلاحات والتشريعات، لا تزال هذه التحديات تُضعف تأثير الأحزاب. لذا، فإن إعادة هيكلة الأحزاب، وتعزيز آليات التمويل بشفافية وخضوع للمساءلة، وتبني أساليب ديمقراطية داخلية حديثة، تُعد خطوات إستراتيجية لضمان فعالية الأحزاب واستقرارها ومشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية

وبالتالي، يُطرح السؤال الرئيسي للدراسة: كيف يمكن تعزيز فعالية الأحزاب واستقلاليتها لضمان قدرتها على تمثيل المواطنين بفعالية ودعم التنمية السياسية المستدامة؟ تتطلب معالجة الإشكالية إصلاحات شاملة تشمل تحديث آليات التمويل والتنظيم، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحديث الهياكل التنظيمية للأحزاب، ما يعزز الثقة بين الدولة والمواطنين ويحقق التنمية السياسية والاستقرار الاجتماعي

التطور التاريخي للقوانين الحزبية في الأردن

يمثل التطور التاريخي للقوانين الحزبية في الأردن اتجاهًا مليئًا بالتحولات الجذرية والتحديات الداخلية والخارجية الإقليمية والعالمية، حيث بدأ عمل الأحزاب في فترة تأسيس إمارة شرق الأردن (1921-1946) التي رافقها غياب إطار قانوني للعمل الحزبي، مع ظهور أنشطة سياسية محدودة ركزت في الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال ودعم القضية الفلسطينية. تلا ذلك مرحلة بداية النشاط الحزبي (1927-1933) التي شهدت تأسيس أحزاب غير رسمية كالحزب الوطني الأردني وحزب الشعب الأردني، في سبيل مواجهة الاستعمار البريطاني والوصول إلى الاستقلال. ومع إعلان استقلال المملكة عام 1946، دخلت فترة النشاط المقيد (1946-1952) حيث ظهرت أحزاب أكثر تنظيمًا كحزب الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي الأردني، رغم اتكالها على الجمعيات والمبادرات الشعبية دون إطار قانوني شامل. وفي عام 1952، أقر الدستور الأردني حرية تأسيس وعمل الأحزاب مع ضرورة تنظيمها بقوانين خاصة تضمن توافقها مع النظام العام. إلا أن الأزمة السياسية التي عرفت بانقلاب نيسان على النظام في عام 1957، أدت إلى حظر الأحزاب (1957-1989) واقتصر العمل السياسي على الجمعيات والشخصيات المستقلة، وفي عام 1989 تم استئناف العمل الحزبي، وتم إقرار أول قانون للأحزاب عام 1992، الذي رغم سماحه بإنشاء الأحزاب فرض قيودًا صارمة على كل من التأسيس والتمويل، ما أثر في فعاليتها،[1] لاحقًا توجهت الدولة إلى إجراء عدد من الإصلاحات (2007-2012) التي سعت إلى تسهيل إجراءات التأسيس وزيادة الدعم المالي وتعزيز الشفافية، وأخيرًا القانون الجديد لعام 2022 الذي يسعى إلى تبسيط الشروط التنظيمية وتمكين الشباب والمرأة وربط الدعم المالي الحكومي للأحزاب بحجم التمثيل البرلماني، وهو ما يمثل اتجاهًا واضحًا لتطوير وتعزيز العمل الحزبي في الحياة السياسية الأردنية.[2]

وفقًا للهيئة المستقلة للانتخاب، بلغ عدد الأحزاب المرخصة في الأردن حتى عام 2025 ثلاثين حزبًا، مع وجود عشرة أحزاب أخرى قيد التأسيس. تضم هذه الأحزاب حوالي 60 ألف منتسب، وفي انتخابات مجلس النواب لعام 2024، فاز 104 عضو حزبي من أصل 138 من أعضاء مجلس النواب، وهو ما يمثل حوالي 75% من إجمالي المقاعد، حيث حصل حزب جبهة العمل الإسلامي على 31 مقعدًا، يليه حزب الميثاق 21 مقعدًا، وحزب إرادة بـ8 مقاعد، وتوزعت باقي المقاعد بشكل متفاوت على الأحزاب (التقدم، الوطني الإسلامي، عزم، الأرض المباركة، العمال، نماء، العمل، المدني الديمقراطي، والشباب) وهو ما يظهر زيادة كبيرة مقارنة بانتخابات عام 2020، حيث بلغ عدد النواب من الأحزاب في حينها 12 عضو فقط.[3]

التحديات التي تواجه الأحزاب في الأردن

يتطلب فهم هذه التحديات دراسة للعوامل المؤثرة في العملية الحزبية، ومدى ارتباطها بالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة، وتظهر هذه التحديات كالآتي

أولًا: تحديات التمويل

يعد توفير الموارد المالية من العقبات التي تواجه الأحزاب في الأردن، حيث تستند الأحزاب إلى مصادر تمويل محدودة كالدعم المقدم من الدولة أو التبرعات الفردية من أعضاء الحزب، وكثيرًا ما تواجه الأحزاب انتقادات تختص بعدم الشفافية لمصادر تمويلها، ما يولد شكوكًا حول مدى استقلاليتها وتأثرها بمصالح خارجية، وهذا التباين في التنفيذ يضع الأحزاب في موقف صعب لمحاولتها ضمان استمرارية أنشطتها المالية ضمن الضوابط القانونية والتنظيمية، دون وقوع تجاوزات قانونية، وهو ما ينعكس سلبًا على ثقة الجمهور، ويضع الأحزاب تحت المجهر من قبل المعارضين؛ فيفرض عليها صعوبة في تنفيذ برامجها بصورة متكاملة، وهو ما يعمل على تقييد أنشطتها، سواء كان ذلك في تنظيم الحملات الانتخابية أو في تطوير بنيتها التحتية.[4]

ثانيًا: التحديات التنظيمية

يعتمد العديد منها على نماذج تقليدية وهياكل هرمية تتسم بالبيروقراطية، وتفتقر قياداتها إلى الرؤية الإستراتيجية والتحليل العميق للواقع. وتعاني من ضعف التماسك الداخلي، وانعدام الثقة بين القادة والأعضاء، وتُتخذ القرارات غالبًا من قبل نخبة ضيقة دون إشراك القواعد، ما يولد شعورًا بالتهميش ويضعف الانتماء، ويؤدي إلى انقسامات داخلية وصراعات على القيادة. ويُعاد تدوير شخصيات نافذة ترتبط بمصالح خاصة، ما يعوق التجديد، ويضعف القدرة على التكيف مع التحولات الاجتماعية والتقنيات الحديثة. هذا الواقع يُعزز شكوك المواطنين بقدرة الأحزاب على تنفيذ برامجها وخدمة المجتمع، ويُضعف الثقة بين المواطن والقيادات الحزبية. وكشفت نتائج «الباروميتر العربي» لعام 2022 انخفاض ثقة الأردنيين بالأحزاب السياسية إلى 7%،[5] وأظهر استطلاع مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية لعام 2024 ارتفاع الثقة إلى 32%، مقارنة بـ15% في 2021.[6] ويُعزى هذا التحسّن جزئيًّا إلى السياق الإقليمي والحرب على غزة، التي دفعت الناخبين إلى دعم الأحزاب ذات المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الثقة الحزبية بشكل أعمق

ثالثًا: تحديات بناء القواعد الشعبية

تشكل القواعد الشعبية الدافع الأساسي لأي حزب سياسي، وتواجه الأحزاب الأردنية ضعفًا في قدراتها على تسويق نفسها لدى الشارع الأردني، وخاصة أن المجتمع الأردني مبني على اعتبارات عشائرية، ويتسم بالتنوع في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبقية،[7] وكذلك ضعف قدرة الأحزاب على جذب الكفاءات الشابة وتوفير مساحة تتيح لهم التأثير في مسارات اتخاذ القرار، وهو ما يولد لدى الفئة العمرية الشابة النفور من الانخراط في الأحزاب؛ ما يستدعي جهودًا كبيرة لإعادة بناء الثقة وإحداث تغيير مستدام

ويشكل التنافس بين الأحزاب الناشئة والمتأصلة تحديًا كبيرًا في بناء قاعدة شعبية، نظرًا إلى ما تمتلكه بعض الأحزاب من تاريخ طويل وقدرة على كسب دعم الناخبين. لذلك، تحتاج الأحزاب الناشئة إلى رؤية جديدة، وبرامج مؤثرة تُعالج التحديات الاجتماعية في الأردن كالبطالة والفساد. ويتطلب الأمر تعزيز التواصل الرقمي الفعّال لبناء الثقة ونقل رسالة الحزب بوضوح لشرائح المجتمع كافة، مع التركيز في إشراك الشباب وتمكينهم كقوة محركة للتغيير السياسي والاجتماعي

التجارب العربية والدولية في دعم الأحزاب وتمويلها

تشهد التجارب الدولية تنوعًا في نماذج تمويل الأحزاب السياسية. في ألمانيا، يُعتمد نظام تمويل مختلط يجمع بين الدعم الحكومي والتبرعات الخاصة، حيث يحصل الحزب على 0.38 يورو من الدولة مقابل كل 1 يورو من التبرعات، دون أن يتجاوز الدعم الحكومي مساهمات القطاع الخاص. أما في المملكة المتحدة، فيُربط التمويل العام بأداء الحزب الانتخابي، ما يحفز الكفاءة السياسية. وتُلزم الأحزاب في كلا النموذجين بتقديم تقارير مالية دورية تُفصح عن مصادر التمويل ونسب التبرعات، ما يعزز الشفافية والثقة بين الأحزاب والجمهور والجهات الرقابية

وتتبع فرنسا نظامًا مختلطًا لتمويل الأحزاب، يجمع بين الدعم الحكومي المحدود والتبرعات الخاصة، مع تطبيق ضوابط لضمان الشفافية وتجنب تأثير الأموال الكبيرة وتحقيق التوازن بين الحاجة إلى دعم مالي كافٍ واستقلالية الأحزاب، مثل فرض

حدود عليا للتبرعات من الجهات الخاصة، وإلزام الأحزاب بتقديم تقارير مالية مفصلة توضح مصادر التمويل ونسب الصرف، ما يمثل نموذجًا ناجحًا في إدارة تمويل الأحزاب. وفي النمسا قامت الأحزاب بعدد من النشاطات التجارية مثل التسويق، والعقارات، ولكن هذا النوع من النشاطات الاقتصادية قد يكون عرضة للفساد.[8]

في العالم العربي، لا تزال النظم التقليدية ترتكز على التمويل غير الرسمي، المتضمن التبرعات والشبكات الشخصية، ما يؤدي إلى مشكلات في الشفافية والمساءلة. في تونس والمغرب، تواجه تجارب دعم الأحزاب تحديات قانونية تتمثل في غموض التشريعات والاعتماد المفرط على الدعم الحكومي الذي قد يقوض استقلالية الأحزاب. وفي الوقت نفسه، تظهر محاولات إصلاحية لتحويل نظم التمويل إلى نماذج أكثر شفافية وديمقراطية، فمثلًا في تونس فرض القانون التونسي على الأحزاب تقديم تقارير مالية سنوية إلى دائرة المحاسبات.[9] وفي المغرب تم فرض شرط تقديم تقارير مالية مفصلة ومدققة إلى المجلس الأعلى للحسابات. ومراقبة الجهات المستقلة لمصادر التمويل، رغم استمرار العقبات الثقافية والسياسية التي تعرقل الانتقال الكامل إلى هذه النظم الحديثة.[10]

الإستراتيجيات المقترحة

في ضوء ما سبق من بيان التحديات التي تواجه الأحزاب الأردنية، تقترح هذه الورقة مجموعة من الإستراتيجيات في سبيل تعزيز قدرة الأحزاب على مواجهة هذه التحديات، على النحو الآتي

أولًا: تطوير نظام تمويل شفاف ومتكامل وذلك عبر اعتماد نموذج تمويل مختلط يجمع بين الدعم المالي الحكومي والمساهمات الخاصة المنظمة في سبيل تحقيق توازن بين دعم الدولة واستقلالية الحزب، مع ضمان الإفصاح الدوري عن مصادر الأموال واستخدامها بكل شفافية ونزاهة عبر نشر التقارير مالية وإدارية دورية تعرض مصادر التمويل ونسب الصرف، ما يُتيح للجمهور والجهات الرقابية متابعة الأداء المالي والإداري

ثانيًا: تحديث الهياكل التنظيمية وتعزيز الديمقراطية الداخلية عبر اعتماد نماذج هيكلية تنظيمية مرنة تُشجع على المشاركة الأوسع لأعضاء الحزب في اتخاذ القرارات وتقلل من الجمود الإداري والبيروقراطية، وتعزز من آليات الديمقراطية الداخلية عبر تطوير ثقافة الحوكمة الرشيدة في البيئة الداخلية للحزب، وتنظيم برامج تدريبية ومحاضرات وورش عمل لرفع كفاءة الأعضاء لتمكينهم من الوصول إلى مناصب قيادية في الحزب على أسس من الشفافية والديمقراطية

ثالثًا: الاستثمار بالتقنيات الرقمية حيث يمكن للأحزاب الأردنية الاستفادة من التقنيات الرقمية لتحسين التواصل مع القاعدة الشعبية، وتنظيم حملات تفاعلية عبر وسائط التواصل الاجتماعي لجذب الشباب وتوسيع قاعدة الدعم، وجمع التبرعات عبر منصات إلكترونية آمنة وقانونية ونزيهة تضمن الالتزام بالإفصاح المالي والشفافية، وهو ما ينعكس على خفض عمليات التمويل التقليدي غير الآمن

رابعًا: تعزيز المشاركة المجتمعية وبناء القاعدة الشعبية عبر تنظيم اللقاءات والفعاليات المجتمعية بهدف تحقيق التشاركية مع الجمهور وتقريب وجهات الرأي في إعداد وصياغة السياسات والبرامج الحزبية، بحيث ينعكس على رفع مستوى الوعي بأهمية المشاركة السياسية، وتعزيز الثقة بالعمل الحزبي. والعمل المستمر لإيجاد تحالفات إستراتيجية مع القوى السياسية في المجتمع الأردني كالنقابات العمالية والمهنية، ومنظمات المجتمع المدني عامة، للاطلاع على أفضل الممارسات في مجال الإدارة والشفافية المالية والمبادرات الدولية لتطوير العملية السياسية، والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن منظمات عالمية ضمن الحوكمة الرشيدة والشفافية والنزاهة والإفصاح المالي

خامسًا: تطوير عمليات البحث واستطلاعات الرأي داخل الحزب وذلك عبر إيجاد دوائر مختصة تكون مهمتها قياس توجهات الرأي العام حول القضايا المحلية المستجدة والمستقبلية، والاستفادة من النتائج في تعزيز توجهات العمل الحزبي، وتأطير الرأي العام وأفكار المواطنين، والتنوع في الطرح العام للحزب ليتناسب مع تطلعات الجمهور بعيدًا عن التقليدية المعتادة للخطاب الحزبي

التوصيات

تقدم هذه الورقة مجموعة من التوصيات لتعزيز دور الأحزاب السياسية في مواجهة التحديات:

- **العمل على تأسيس صندوق يعنى بتمويل الأحزاب** حيث تتم إدارته عبر هيئة حكومية مستقلة بالشراكة بين القطاعين الخاص والعام، تكون مهمته توفير موارد مالية وفقًا لمعايير شفافة واعتبارات واقعية كالأداء الانتخابي للحزب، وإصدار التقارير الدورية للأداء المالي للحزب ضمن معايير الشفافية والإفصاح المالي.
- أن يتولى مجلس الأمة، بالتعاون مع الهيئة المستقلة للانتخاب ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، **إعادة صياغة التشريعات الخاصة بتمويل الأحزاب**، لضمان شفافية مصادره، وتعزيز استقلالية الأحزاب السياسية، انسجامًا مع بناء قواعد شعبية حقيقية، والحد من التمويل الحكومي.
- إعادة **صياغة التشريعات الخاصة بتمويل الأحزاب** لتعزيز استقلالية الأحزاب والحد من الفجوات القانونية، وتعزيز القواعد الشعبية.
- **إجراء مبادرات تدريبية لأعضاء الأحزاب** لتعزيز إمكانياتهم التنظيمية بما ينعكس على تطوير الهياكل التنظيمية للحزب، في ضوء التجارب الدولية في تطوير كفاءاته الداخلية.
- **تبني الأحزاب لإستراتيجيات رقمية متطورة** في التسويق لبرامجه أو لتحصيل دعم مالي وتنفيذ برامجه بهدف التوسع في بناء القاعدة الشعبية.
- **تمكين الشباب والمرأة داخل الأحزاب** للوصول إلى المناصب القيادية، وتحفيزهم على العمل الحزبي بما يخدم المجتمع والقضايا السياسية.
- **تشجيع عمليات البحث والابتكار المتواصل داخل الحزب** مع القاعدة الشعبية ومصادر التمويل القانونية المحتملة وإطلاق الحملات التفاعلية وتعزيز الثقة مع الجمهور عبر الاستثمار في وسائل الإعلام الرقمية الحديثة.

خاتمة

تواجه الأحزاب السياسية في الأردن تحديات تؤثر في فعاليتها، أبرزها ضعف التمويل، وقصور الهياكل التنظيمية، وصعوبة بناء قواعد شعبية واسعة. ولتجاوز هذه التحديات، تُعدّ الشفافية المالية، وتطوير البنية الداخلية، وتوسيع المشاركة الشعبية أساسًا لحلول شاملة. كما يُوصى باعتماد أدوات تواصل رقمية حديثة، والاستفادة من التجارب الدولية، وتعزيز الشراكة مع القطاع العام والمجتمع المدني لإعادة بناء الثقة وتعزيز الحضور الحزبي في المجتمع

هوامش

1 وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الأردنية. 2022. «تاريخ الأحزاب السياسية» https://2u.pw/xxhST

2 العياصرة، عبدالله. 2023. «قراءة في قانون الأحزاب السياسية، وتأثيرها على الحياة السياسية في الأردن.» https://n9.cl/9wsa4

3 الهيئة المستقلة للانتخابات، https://miniurl.top/10mnx ، تاريخ المشاهدة 18 نيسان 2025.

4 السلمان، وسام. 2024. «تحديات وفرص أمام الأحزاب الناشئة في الأردن». https://2cm.es/V90R

5 Arab Barometer. Jordan Country Report: Arab Barometer Wave VII. 2022. Accessed April 18, 2025. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Jordan_Report-EN.pdf

6 استطلاع رأي: الثقة في مجلس النواب والأحزاب في الأردن، https://miniurl.top/XrIl ، تاريخ المشاهدة 17 نيسان 2025.

7 الخوالدة، صالح. 2024. «معوقات مشاركة الأحزاب السياسية.» زاد الأردن. https://www.jordanzad.com/print.php?id=200993

8 نصر، علي. 2023. «تمويل الأحزاب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة.» https://esalexu.journals.ekb.eg/article_109457_15a80e8eb1acdfaa35cf4e6ae1fb0663.pdf

9 المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. 2023. تنظيم تمويل الأحزاب السياسية: الإصلاح الدستوري بعد الربيع العربي. https://www.idea.int/sites/default/files/2023-political-party-finance-regulation-constitutional-reform-after-the-arab-spring-AR.pdf/12

10 International Republican Institute. 2020. Political Parties in the Digital Age. https://cepps.org/wp-content/uploads/2020/12/IRI_PoliticalPartiesDigitalAge_Final.pdf

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.